لا يسمع فعلى هذا يسهل وإما كونه بكما فلا يظهر سببيته لعدم الرجوع ويمكن ان يقال البكم لا يقدرون على ان يتلوا من يسهل بهم الى الطريق فهو السبب لعدم الاهتداء في الجملة قوله التساوي في الشك يرد عليه ان الشك هو تساوي وقوع النسبة واللاوقوع عند الفعر فقوله التساوي في الشك يرد عليه ان الشك معناه التساوي فالوجدان يقال الوشك وقد قال اهل العربية ان او لشك او غيره قال الرضي قال النحاة ان او اذا كانا في الخبر لا ثالثة معان الشك والابهام والتفصيل وقال صاحب المغني ان او حرف عطف ذكر له المتاخرون معان انهت الى اثني عشر احدها الشك والمتقدمون تابع صاحب الكشاف في هذه العبارة والجواب ان يقال الشك هو التردد لخاطر وعدم اعتقاده باحد الطرفين فالمراد بقوله او التساوي في الشك ان او التساوي لواقع في صورة الشك فالطرفين متساويان عند العقل في صورة تردده قال العلامة التفتازاني في ما ذكره صاحب الكشاف جار على ما تقرر من ان او كلمة شك الآن التحقيق انها لاحد الامرين والشك هو المتبادر الى الفهم من اطلاقها في الخبر وان كان تحقق الشك او الابهام على السامع والمبالغة في تفخيمه لقصده وامر الساعة الامر الصعب وهو قريب مما قيل يتعين بحسب التساوي كما في الامر والنهي حيث يقال لهما التخيير والاباحة على ما قال في المفصل بعد جعلها لاحد الامرين انه قد يقال في الخبر الشك وفي الامر والنهي التخيير والاباحة فعلى هذا ناظر الى ان الشك يتبادر وهو امارات للحقيقة على ما ذكر في الاصول وما في المفصل ناظر الى ان جعلها لاحد الامرين معنى مشترك بين الكل فالقول بانها موضوعة لواحد منها قول فانها يفيد التساوي في الجملة بين الامور المذكورة او بكونها موضوعة لواحد منها قول فانها يفيد التساوي في حق المجالس هذا ناظر الى المثال الاول وقوله وجوب العصيان ذلك الى آخره قيل وانت خبير في التفاوت بينهما او يلزمك ان تقول ان هذا الوجه مما يفيد المستفاد منها انه يمكن التمييز بانها مشيت واما التمييز بمجموعها فليس بمعلوم من اللفظ او معنى الواو

التمييز

كما ذكر هو تساوي كل من امرين في شيء ولا يلزم من حصول شيء للكل واحد من امرين ان يكون بمجموعها بتلك الحالة والاخفى ان الامر تشبيه حال المنافقين بمجموع الحالتين المذكورتين من حيث المجموع بل تشبيه حالهم بكل واحد من الحالين او لواحد فقط والجواب ان غرضه الذي يستفاد من قوله الكاف ويصيب ان حالهم ان المنافقين شبه بالحالين المذكورتين وان ذلك صح التشبيه بهما جميعا ان يذكر الحالتان معا وشبه حال المنافقين بكل منهما او يذكر احديهما فقط وشبه حالهم بهما وليس بمعين ان يشبه بالمجموع من حيث هو مجموع قوله يقال للمطر والسحاب فان قلت ما وجه اطلاق الصيب على السحاب والحال انه لا يطلق على السحاب الا اذا كان ذا مطر قلت الصيب في الاصل مصدر صاب المطر اذا وصف للمبالغة ثم غلب حتى صار اسما للسحاب الذي فيه المطر وقد يقال صاب الكاشف في الآية دالة على السحاب ذي السماء المخزون منها ماء دالة على ان المراد بالسماء ما علاك فيشمل السحاب الذي فيه المطر ويؤيده قوله تعالى وينزل من السماء من جبال فيها من برد اقول اما في الآية دالة على ذلك فمحل نظر اذ الظاهر من الصيب المطر وعلى هذا يكون على احتمال لا يكون في الآية دالة على ما ذكر بل هذا محتاج الى رواية وفي المطلع ان الامام قال من الناس من قال ان المطر انما يحصل من ارتفاع البخرة الرطبة من الارض الى الهواء فينعقد هناك من شدة برد الهواء ثم ينزل مرة اخرى ولكن ابطل ذلك المذهب هنا بان يدل ذكر السماء من جبال فيها من برد اقول وفيه نظر تعرفه والحق ان اسحاق سوا قريب وارد تعريف السماء الدالة هذا دال على ان اللام للاستغراق وقوله بعد ذكر والام التعريف الماهية يدل على ان اللام تعريف الحقيقة والجنس لكن الاول على تقدير حمل السماء على معنى الحقيقي والثاني على جعله بمعنى السحاب فلو برد الاشكال بان بينهما تنافيا كما فهم مما مر في المطر حيث قال والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام انما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت عليه الحقيقة من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة والحق على الجنس واما على حصة معينة منها وهو العهد الخارجي واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني واما على الكل وهو الاستغراق والحق ان يقال ان لام الاستغراق في الاصل لام الجنس كما مر به

احوال